اختزال مطالب التغيير

أحمد عبد الرحمن

الإصلاح أميركيًا

بدايةً ينبغي التأكيدُ أنّ التركيز على الإصلاح السياسي في مصر كمدخل لمواجهة الاستعمار يَحْمل في طيّاته مخاطرةَ أن تكون الحركةُ وقودًا للقاطرة الليبرالية الموالية لأميركا التي تَرْفع شعاراتِ الإصلاح السياسي أيضًا، لكنْ مفرغةً من أيّ محتوًى وطني يَرْفض الهيمنةَ الاستعماريةَ وسياساتِ الإفقار. فالحال أنّه لا يُمْكن حشدُ الطاقات الشعبية تحت راية «الإصلاح السياسي» بالمفهوم الأميركي لأنّه يَحْصره في نطاقٍ انتهازيّ يَخْدم النخبةَ السياسيةَ الجديدة المرتبطة بالولايات المتحدة التي لا يُمْكن أن تُفْرز سوى نماذجَ أكثرَ تبعيةً مثل قرضاي وعلاّوي ترتدي عباءةَ الديموقراطيةِ المهورة بالمباركة الأميركية. إذن، من الأهمية بمكانٍ الربطُ بين الاستقلال الوطني والحرية السياسية بوصفهما هدفًا واحدًا، لأنّه لا حرية سياسية في إطار التبعية، ولا استقلال وطني من دون إطلاقِ الطاقات الشعبية وتحريرِها من قيود الحكومات الشمولية.

الفصل بين القضية الوطنية والإصلاح

إنّ الحركات الداعية إلى التغيير في مصر تؤكّد أنّها تجمّعتْ لمواجهة أمرين كلٌّ منهما سببٌ ونتيجةٌ للآخر، وهما «الغزوُ والتدخُّلُ الأجنبي» من ناحية، و«الاستبداد الشامل في حياتنا» من ناحية أخرى. وقد جاء في وثائق تلك الحركات أنّ «أُولى خطوات مواجهة الغزو والتدخُّل الأجنبي هي الإصلاح السياسي والدستوري الذي يوفِّر للأمة كلَّ الضمانات الممكنة لملاحقةِ وهزيمةِ المشروع الاستعماري الكريه.» ولكنّ الحقيقة هي أن هذا الإصلاح **وحدَه** لا يوفِّر مثلَ هذه الضمانات. إضافةً إلى ذلك، فإنّ هذا المنهجَ التتابعي، أي البدءَ بإصلاح سياسي ودستوري يُمكِّننا من «ملاحقة المشروع الاستعماري» إنّما يتناقض مع ما ذَكَرَتْه الوثائقُ من أنّ كلا القضيتيْن (مواجهة الاحتلال والتدخُّلِ الأجنبي، ومواجهةَ الاستبداد) سببٌ ونتيجةٌ للأخرى؛ أيْ أنّهما مترابطتان ولا يُمْكن فصلُهما.

إنّ منهجَ إعطاء الأولوية لجانبٍ من التغيّرات على حساب جانب آخر يضع الأمورَ في إطار يَسْهل توظيفُه من قِبل أعدائنا، كما حدث بالنسبة إلى **تقرير التنمية البشرية** الذي حَجَبَ دورَ الإمبريالية في عَوْقِ التنمية. كما أنّ هذا المنهج يَصْرف الأنظارَ أو على الأقلّ يَخْفض الاهتمامَ بالقضايا الوطنية، في وقتٍ يتصاعد فيه الهجومُ الإمبريالي ـ الصهيوني على أمتنا بأسرها، ويَسْتعر الصراعُ بين المقاومة العراقية البطلة وبين قوات الاحتلال الأميركي، ويتواصل نضالُ الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني، ويحاول فيه الاحتلالُ في العراق وفلسطين تشكيل الأطر السياسية والأمنية بما يكرِّس أهدافَ الاستعمار العدوانية تحت شعارات «الديموقراطية والإصلاح والتغيير.» وتحت الشعارات نفسها تمارس الإمبرياليةُ الأميركيةُ الضغوطَ على السلطة المصرية القائمة، مستغلةً ضعفَها وعدمَ شعبيتها، لتَفْرض عليها تنازلاتٍ خطيرةً مثل تعديل اتفاقية كامب دايڤيد لصالح المزيد من الدعم الأمني لإسرائيل، وتمرير اتفاقية الكويز التي تسهِّل تغلغل النفوذ الصهيوني في الاقتصاد المصري، ومثل المزيد من قبول التدخل في الشؤون الداخلية، وتقديم المساندة للاحتلال الأميركي ضد المقاومة العراقية، ومساندةِ الضغوط الأميركية والصهيونية لإسكات صوت المقاومة الفلسطينية ومن أجل تمرير مشروع الشرق الأوسط الكبير. كما تستخدم الإدارة الأميركيةُ شعاراتِ «الإصلاح والديموقراطية في كافة البلاد العربية» فقط كسلاح لفرض المزيد من التنازلات والتفريط في القضايا الوطنية والقومية على أنظمة الحكم العربية.

قد يتبادر إلى ذهن البعض أنّ منهجنا هذا أمرٌ مريحٌ للسلطة الاستبدادية المحلية التي طالما سعت إلى صرف الانتباه نحو التهديد الخارجي لتبرير ديكتاتوريتها. ولكنْ مَنْ قال ـ غير الديكتاتوريين ـ إنّ الديموقراطية تتناقض مع مواجهة التهديد الأجنبي؟ إنّ الحرية والديموقراطية شرطٌ أساسيٌّ لا غنى عنه لمواجهة العدوان الأجنبي. ثم ما هو الداعي أصلاً لاستخدام تلك الحجّة في ظلّ نظامٍ لا يَحْفل كثيرًا بالتهديد والتدخل

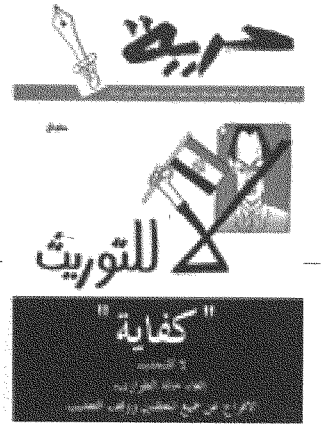

هل يمكن الحركة الوطنية المصرية أن تصفّق لإسقاط النظام الحالي لكي يحلّ محلّه نظام أكثر قدرةً على تمرير المخطّطات الأميركية تحت مسحة ديموقراطية؟

الأجنبي، بل ويَعْتبر العدوَّ الأميركي صديقًا والعدوَّ الصهيونيَّ جارًا قادرًا على المساهمة في صنع السلام؟!

إنّ أقسامًا من النخبة السياسية المعارضة تقوم ـ بوعي أو من غير وعي ـ بتبرئة العدو الأميركي من مسؤوليته عن توطيد الديكتاتورية في مصر حين تَنْظر إلى ذلك العدو باعتباره مجردَ نتيجة للاستبداد والديكتاتورية المحلية في بلادنا.

كما أنّ بيانات حركة التغيير ـ رغم تعدادها (بشكل عامّ) «المخاطرَ والتحدّياتِ الهائلةَ التي تحيط بأمتنا وبما يَسْتتبع حشدَ الجهود لمواجهة شاملة على كل المستويات» ـ لم تَذْكر قضايا أو مجالاتٍ أو وسائلَ محددةً لهذا الحشد كما فَعَلَتْ عندما تحدّثتْ عن الإصلاح السياسي والدستوري. بل لقد التزمت هذه البياناتُ الصمتَ ـ حيث لا يجوز الصمتُ ـ عن الدعْوة إلى اتخاذ موقف يتعلق بصراع جار يتوقف عليه مستقبلُنا (بما في ذلك الديموقراطيةُ التي نَحْلم بها)، أيْ باتخاذ موقفٍ من المقاومة العراقية، والفلسطينية، ومشروع الشرق الأوسط الكبير. كما تجاهلتْ تلك الوثائقُ علاقاتِ التبعية الاقتصادية والسياسية والعسكرية للإمبريالية الأميركية وللصهيونية، التي يتعارض الاستمرارُ في الخضوع لها مع استقلالنا وتطورنا والمصالح المباشرة لشعبنا. وكان من واجب بيانات حركة التغيير أن تضع هذه القضايا البالغةَ الأهميةَ في إطارٍ مختلفٍ تمامًا يميِّزُها عن إطار الإصلاح الأميركي، الذي لا يزيد عن كونه مجردَ قناعٍ للسيطرة الاستعمارية.

إنّ السكوت عن هذه القضايا يلبّي متطلّبات التفسير الأميركي الملفَّق لأزمتنا، ويُخلي مسؤوليةَ الإمبريالية والصهيونية عن الأزمة، ويلبّي احتياجات التوجُّه الأميركي إلى إقامة نظام حكمٍ يمارس ـ بصورة «أفضل» وبوجوهٍ غير مستهلَكة ـ سياساتِ الخضوع والارتباط نفسَها. كما أنّ تبريرَ البعض إعطاءَ الأسبقية والأولوية للإصلاح السياسي بالمعنى الضيّق (حرية تداول السلطة الذي يَعْنون به حريةَ تداولِ الحكم)، وتحديدًا رفضَ التمديد للرئيس المصري باعتبارِ ذلك مفتاحَ التغييرَ، أمرٌ عجيب حقًا. وإذا نحّينا موقّتًا مسألةَ مفتاح التغيير الحقيقي، فإنّ مَنْ يختلف حول القضايا الوطنية وأولويّتها هم المطبِّعون مع الكيان الصهيوني والإمبريالية الأميركية، أو الذين لا يَجِدون غضاضةً في التمويل الأجنبي الأميركي والأوروبي لأنشطتهم ولا يعتبرون ذلك التمويلَ تدخلاً أجنبيًا أو تعاملاً منهم مع أعداء بلادنا وشعبنا.

وليس من قبيل المصادفة أن تَذْكر صحيفةُ **واشنطون بوست** الأميركية في افتتاحيتها في ١٨ يناير هذا العام تحت عنوان «كفاية» ـ في إشارة إلى شعار الحركة ـ أهميةَ فرض «الحرية والديموقراطية» في مصر! وقالت الصحيفة: «أملاً في أن يكون مِسْتر بوش جادًا في عزمه على التدخُّل لفرض الديموقراطية، شكّلتْ حركاتُ المعارضة المصرية تحالفًا للمطالبة بإصلاحات أساسية: إنهاء حالة الطوارئ التي تقيِّد النشاطَ السياسي، وانتخاب رئيس مِنْ بين أكثر من مرشّح، وإجراء تعديلات دستورية للحدّ من صلاحيات الرئيس القادم.» وكان من الغريب والمؤسف حقًا أن يَسْتحسن بعضُ قادة الحركة إطراءَ هذه الصحيفة الأميركية وهذا التدخُّلَ الصريحَ، وهو أمرٌ لا يستحسنه إلاّ مَنْ يتصور أنّ ضغوطَ الإدارة الأميركية قد تساعده في تحقيق الإصلاحات! وفي الوقت ذاته أدلى جورج إسحق، المنسّقُ العامُّ لحركة «كفاية،» بحديث إلى صحيفة **ديلي ستار** في ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٤ قال فيه: «إنّ المعارضة الشعبية الأوكرانية خلال الانتخابات الرئاسية تَرَكَتْ تأثيرًا كبيرًا في النشطاء المصريين وفي آخرين في العالم العربي الذين يُؤْمنون أنّ العرب يجب أن يتمتّعوا بالاحترام الديموقراطي والحقوق نفسها مثل مواطني أوكرانيا والبلاد الأخرى.» لكنْ من المعروف أنّ النموذج الأوكراني (الثورة البرتقالية) الذي يَسْتشهد به المنسّق العام لحركة «كفاية،» مثلَه مثلَ النموذج الجيورجي (الثورة الزهرية)، يعبِّر أقوى تعبير عن الاختراق الأميركي للنخب السياسية في تلك المجتمعات، وعن دور المنظّمات المموَّلة أجنبيًا والمسمّاة «منظّمات المجتمع المدني،» وعن دور رجال الرأسمالية العالمية من أمثال سورس، ويضاف إلى كلّ ذلك دورُ

اختزال مطالب التغيير

فريقِ عملٍ أميركيٍّ كانت مهمّتُه التخطيطَ الدقيقَ لتوظيف التذمُّر الشعبي والتوتّر الاقتصادي والعرقي والاجتماعي لصناعة «ثورات ديموقراطية» يُمْكن عَبْرها تشديدُ القبضة الأميركية على تلك البلدان. فهل هذا هو نموذجُ الثورة الذي يتطلّع البعضُ إليه في مصر؟ ألا يدعونا ذلك إلى التساؤل عن سبب ظهور اللون الأصفر في مظاهرة حركة «كفاية» يوم ١٢ ديسمبر العامَ الماضي؟ هل كان ذلك تيمُّنًا باللون البرتقالي في أوكرانيا، وتحضيرًا لثورةٍ ديموقراطيةٍ «صفراءَ» مدفوعةِ الأجرِ تأتي بحكومةٍ أكثرَ ولاءً لأميركا وأقدرَ على قهر الشعب لكنْ تحت شعارات برّاقة؟ أمْ أنّ ذلك كان مجردَ تقليدٍ أعمى لا غير؟

والآن، هل يُمْكن الحركةَ الوطنيةَ المصريةَ أن تصفّق لإسقاط النظام الحالي لكي يحلَّ محلَّه نظامٌ أكثرُ تبعيةً وموالاةً وقدرةً على تمرير المخططات الأميركية تحت مسحة ديموقراطية: نظامٌ يَقْمع الغضبَ الشعبيَّ على إسرائيل وأميركا، ويَحُول بين وسائل الإعلام الحكومية وبين التعبير عن ذلك الغضب؟ ألم تشكّكْ صحيفةُ **واشنطون بوست** من وسائل الإعلام في نظام حكم مبارك؟ أمْ أنّ علينا أن نَسْلك الطريقَ الصحيحَ الوحيدَ، وهو مواجهة التدخل الاستعماري والتبعية والديكتاتورية **في آنٍ واحد** وبالاعتماد على شعبنا؟

وفي البيان الذي أصدرتْه حركةُ «كفاية» في سبتمبر العامَ الماضي بعنوان «مواجهة الغزو الأميركي الصهيوني والتدخُّل الأجنبي سبيلُه الإصلاحُ الشامل وتداولُ السلطة،» كانت صيغةُ البيان تتيح الفرصةَ أمام النشطاء المموَّلين أجنبيًا للتوقيع عليه، بل تتيح اجتماعَ بعضهم مع وزير الخارجية الأميركية في فندق سميراميس بالقاهرة! إنّهم أولئك الذين نَصبّوا أنفسَهم ممثّلين لما يُسمّى بـ «المجتمع المدني المصري» الذين شاركوا في فعّاليات منتدى الجمعيات الأهلية في المغرب في ديسمبر الماضي، وكانت مشاركتُهم جنبًا إلى جنب مع وفود الحكومة المصرية والحكومات العربية وفقًا للمخطَّط الذي وضعتْه للمشروع قمةُ الثمانية الكبار في «سي إيلاند» بولاية جيورجيا الأميركية في يونيو العامَ الماضي. إنّهم أيضًا أولئك الذين يسارعون إلى إرسال برقيّات التهنئة بالانتخابات العراقية بدلاً من فضحها وتعرية أهدافها الإجرامية. وهم أيضًا أولئك الذين يَعْتبرون عمليّاتِ المقاومة الاستشهاديةِ خرقًا لحقوق الإنسان. والسؤال الآن هو: كيف يستقيم لعملٍ عنوانُه «مواجهةُ الغزو الأجنبي» أن يَشْمل مَنْ يَقْبلون التدخُّلَ الأجنبي، سواءٌ عن طريق التمويل الأجنبي أو عن طريق غيره من أشكال الارتباط والتعاون التي تشوِّه محتوى العمل الوطني والأهلي؟ أم أنّ توسيع المعارضة أصبح هدفًا في حدّ ذاته، دون أية قيود مبدئية؟

هناك سؤال آخر: هل يَصْلح نضالُ الشعب المصري فقط لانتزاع الحرية والديموقراطية، في حين أنّه لا يَصْلح لمقاومة الإمبريالية والصهيونية؟! أمْ أنّ حركة التغيير هذه ستعتمد على شيء آخر غير الحركة الشعبية للقضاء على الديكتاتورية؟! لقد غاب عن وثائق الحركة أنّ أيّ حُكْم ديموقراطي (وهو ما تسعى إليه الحركة) لا بدّ أن يضع في حسابه مصالحَ الشعب، أيْ أن يضع في حسابه القضيةَ الوطنيةَ في المقام الأول. أمّا اختزال التغيير في مجرد تعدُّد المرشَّحين للرئاسة، وعددِ مرّات الرئاسة، وسلطاتِ الرئيس، فإنّه يتيح الفرصةَ لمواصلة النظام الديكتاتوري لوجوده متخفِّيًا بمظهرٍ ديموقراطيٍّ زائف، بدلاً من نظام ديكتاتوري قديم تابع فَقَدَ صلاحيَّتَه. إنّ الديموقراطية لا وجود لها في أية دولة تَفْقِد قرارَها الوطني المستقلّ. أمّا عن شعار حركة «كفاية» المستخدم وهو: «لا للتمديد.. لا للتوريث.. كفاية» فقد أصبح مجردَ ستارٍ لتمرير إصلاح ليبرالي جديد يوطِّد سلطةَ رأس المال الكبير المرتبط بالاستعمار في محاولةٍ لمنع زعزعة هذه السلطة. ذلك أنّ الدعوة إلى الإصلاح قد خَلَتْ من أية مطالب أو إشارةٍ حقيقيةٍ إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الضرورية والعاجلة للطبقات الشعبية، وهو ما يَجْعل الإصلاحَ قاصرًا على تداول الحكم لتفعيل السياسيات الحالية للدولة. وقد حَسِبَ مَنْ صاغوا تلك الوثائق، وخاصة اليساريون، أنّهم تخلَّصوا من هذا المنزلق الليبرالي الجديد بعبارة «إنهاء احتكار الثروة،» لكنّ هذه العبارة لا تعدو كونَها مجردَ إنشاءٍ لفظي لا يَحْمل أيَّ مدلول عملي، وهي تذكِّرنا ـ مع

«كفاية» اختزلت «الإصلاح» بالحريات وتداول الحكم!

اقترانها بعبارة أخرى في البيان عن «إنهاء احتكار السلطة» ـ بثنائية اقتسام السلطة والثروة في جنوب السودان ولدى متمرِّدي دارفور. فهل كَفَّت اللغةُ العربيةُ عن تزويدنا بالكلمات المعبِّرة عمّا نتحدث عنه فنستدعي ـ دون فطنةٍ ـ نموذَج اتفاقية إنهاء الحرب الأهلية في جنوب السودان في معرض الدعوة إلى التغيير والإصلاح في مصر؟!

ولقد دعت حركة «كفاية» إلى «الإصلاح الشامل.» لكنّ ذلك الإصلاح الشامل الذي يَشْمل، بالتعريف، كلَّ القضايا الأساسية (الوطنية والقومية والسياسية والاقتصادية) قد اختُزِلَ في بيانات الحركة إلى قضية الحريات وحدها وقضية تداول الحكم. أما الخروج ممّا سُمّي «الأزمة الطاحنة والشاملة» في مصر فقد اختُزِل إلى إصلاح سياسي يُنهي احتكارَ الحزب الحاكم للسلطة وحالةَ الطوارئ، ويَسْمح بالحريات العامة، وبانتخاب الرئيس مِنْ بين أكثر من مرشح. فهل هذه هي سِماتُ «الأزمة الطاحنة الشاملة»؟ لقد اختُزلتْ هذه الأزمةُ بأبعادها المختلفة في «ديكتاتورية الحكم،» ثم اختزلتْ هذه الديكتاتوريةُ ذاتُها في مجرد تداول الحكم من عدمه. وهذه هي مبادئُ الليبراليين الذين يقدِّسون اقتصادَ السوق وسلطةَ رأس المال. إنَّها مبادئُ الليبراليين الجدد الذين تخلَّوْا عن قضايا الاستقلال الوطني، خلافًا لليبرالية الوطنية المصرية في ثورة ١٩١٩ ولشعارها الشهير «الاستقلال والدستور.»

أزمتنا مركّبة، فالتغيير مركّب!

إنّ الأزمة التي تعانيها بلادُنا وشعبُنا أزمةٌ مركّبةٌ تتضافر فيها علاقاتُ التبعية والخضوع السياسي والاقتصادي والعسكري للإمبريالية والصهيونية ونظام الحكم غير الديموقراطي الموالي للإمبريالية. وإذا لم يَسْتهدف برنامجُ التغيير مواجهةَ **كافة** الأسباب الأساسية للأزمة، واقتَصَرَ على مسألة حرية تداول الحكم، فإنّ نتيجتَه الممكنةَ والوحيدةَ هي صعودُ نخبةٍ ليبراليةٍ جديدةٍ إلى سدّة الحكم لتحقِّقَ للعدو الإمبريالي والصهيوني كلَّ ما يريده... ولكنْ بأشكال وأقنعة جديدة.

وفي كل الأحوال ينبغي ألاّ يَغيب عن إدراكنا أنّ الرغبةَ العامةَ المتناميةَ في تغيير النظام السياسي القائم لا يواكِبُها حتى الآن ـ أو لا يواكبُها بالقدر الملموس ـ تطوُّرُ الأسس اللازمة لإنجاز التحول الوطني الديموقراطي. وهذا يهدِّد بإجهاض حركة التغيير، إمّا من قِبل النظام القائم، أو من قِبل الإمبريالية عن طريق توظيفها لصالحها، أو كليْهما. إنّ لضعف أُسس التحول أسبابًا عديدة، لكنّ أحدَ أخطر تلك الأسباب هو غيابُ الحدّ الأدنى المقبول لبرنامج وطني ديموقراطي للخروج من الأزمة الراهنة بكل مظاهرها مجتمعةً. ولا تمثِّل الشعاراتُ التعبويةُ مثل شعار «لا للتمديد ـ لا للتوريث ـ كفاية،» ولا حتى نجاحُ هذه الشعارات في جذب جماهير واسعة، ضمانةً لاستمرار الحركة، ما لم يكن ذلك ضمن برنامج وطني ديموقراطي واضح يتمّ نشرُه بين صفوف الشعب. لذلك فإنّ صياغة مثل ذلك البرنامج، وخلقَ آليّات تَدْفع الجماهيرَ الشعبيةَ إلى ساحة العمل السياسي من أجل التغيير، يجب أنْ يشكِّلا المهمةَ الأولى الآن.

القاهرة

أحمد عبد الرحمن

كاتب مصري